

دور المؤسسات الناشئة التقنية في تحقيق التحول الرقمي المنشود في الجزائر.

THE ROLE OF TECHNOLOGY STARTUPS IN ACHIEVING THE DESIRED DIGITAL TRANSFORMATION IN ALGERIA

د. قريني نورالدين* - جامعة الجزائر 3 - 3 - University of Algiers 3

مخبر تحديات النظام الضريبي في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية، البريد المهني: grini.nouredine@univ-Alger3.dz

تاريخ الاستلام: 2021/10/24 تاريخ القبول: 2021/11/26 تاريخ النشر: 2022/06/01

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة بيان دور المؤسسات الناشئة التقنية في تحقيق التحول الرقمي المنشود في الجزائر، وكذا تشخيص واقع المؤسسات الناشئة وحاضرات الأعمال التقنية ومتطلبات وآفاق نجاحها. اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي والتحليلي، وتوصلنا إلى توافر مقومات نجاح المؤسسات الناشئة التقنية في تجسيد التحول الرقمي ببلادنا لكن لاتزال هناك حاجة للقيام بإصلاحات هيكلية وتشريعية دعما لمساعي الدولة تجسيد التحول الرقمي المنشود. الكلمات المفتاحية: تحول رقمي، حاضرات أعمال، مؤسسات ناشئة، مناخ أعمال وابتكار، اقتصاد رقمي.

تصنيف JEL: O3, L2.

ABSTRACT :

This study aims to attempt to clarify the role technology startups in achieving the desired digital transformation in Algeria, as well as to diagnose the reality of technology startups and business incubators and the requirements and prospects for their success.

In our study, we relied on the descriptive and analytical approach, and we found the availability of the components for the success of technology startups in embodying digital transformation in our country, but there is still a need to carry out structural and legislative reforms in support of the state's efforts to embody the desired digital transformation.

Keywords: Digital transformation, business incubators, startups, business climate and innovation, Digital economy.

JEL codes : O3, L2.

I. مقدمة:

شهدت دول العالم على مدار العشرين عاما الأخيرة تحولات تكنولوجية وهيكلية متسارعة ميزتها تنامي حاجة مجتمعات المعرفة لتكنولوجيات المعلومات والاتصال، وأدى ذلك لتكيف مناخ الأعمال الدولي دعما لحاضنات الأعمال والمؤسسات الناشئة التقنية تماشيا مع متطلبات الثورة الصناعية الرابعة 4.0، وسعيًا لجني منافع التحول للاقتصاد الرقمي المنشود، كما برزت مصطلحات جديدة تتوافق وهذه السيرورة التقنية على الصعيد الدولي ومنها: الذكاء الاصطناعي، الحوسبة السحابية، التحول الرقمي، التكنولوجيا المالية... الخ.

إن عالمنا اليوم (سنة 2021م) يمر بأسوأ أزمة صحية وإنسانية خلفتها جائحة كوفيد-19 (فيروس كورونا وتحولاته)، وهي أزمة معقدة ومتعددة الأبعاد، ولقد خلفت الجائحة ركودا اقتصاديا غير مسبوق وآثارا سلبية وخسائر بشرية واقتصادية ومالية واجتماعية هائلة.

وعلى النقيض تماما شكلت جائحة كوفيد-19 فرصا ومنافعا اقتصادية ومالية واجتماعية هائلة للأفراد والشركات والحكومات خلال فترة الحجر الصحي وإجراءاته الوقائية في عديد من الدول، حيث ساهمت وسائل التكنولوجيا الرقمية الحديثة وتطبيقاتها الذكية والإنترنت إيجابيا في التخفيف من حدة الجائحة نسبيا من خلال استغلال تقنيات: التجارة الالكترونية والدفع الالكتروني، التعليم والعمل عن بعد، التطبيب عن بعد... الخ.

إن الجزائر وعلى غرار دول العالم وضعت استراتيجية وطنية للتحول الرقمي لجني منافع الثورة الصناعية الرابعة والاقتصاد الرقمي، وتعد حاضنات الأعمال والمؤسسات الناشئة التقنية قاطرة لتجسيد هذه الجهود والمسااعي خدمة للاقتصاد الوطني. الإشكالية الرئيسية للدراسة: بناء على ما سبق يمكننا طرح إشكالية الدراسة كالتالي: ما هو دور ومساهمة المؤسسات الناشئة التقنية في تحقيق التحول الرقمي المنشود في الجزائر؟

فرضيات الدراسة: وللإجابة على الإشكالية قمنا باقتراح الفرضيات التالية:

- بإمكان الجزائر تحقيق التحول الرقمي المنشود نظرا للمقومات التي تحوزها في مجال الشركات الناشئة المبتكرة وخريجي الجامعات حاملي الأفكار المبدعة.
 - هناك علاقة بين تحسين مناخ الأعمال والابتكار ونجاح حاضنات الأعمال والمؤسسات الناشئة التقنية في الجزائر.
- أهداف الدراسة: يمكننا القول بأننا نسعى من خلال هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:
- استعراض مختلف الأطر والمفاهيم النظرية والتطبيقية للتحول والاقتصاد الرقمي، وحاضنات الأعمال التكنولوجية والمؤسسات الناشئة التقنية والابتكار.
 - التعرف على مساهمة ودور المؤسسات الناشئة المبتكرة في تحقيق التحول الرقمي المنشود بالجزائر.
 - محاولة الخروج بنتائج واقتراحات تساعد واضعي السياسات والمنظمات على الاستفادة من منافع الاقتصاد والتحول الرقمي، وتشجيع رواد الأعمال المحليين على الابتكار والإبداع خدمة للاقتصاد الوطني.

أهمية الدراسة:

تكتسي معالجة موضوع الدراسة أهمية بالغة كونه من المواضيع الحديثة نسبيا في الأدبيات الإدارية، ولأن أهميته تنبع من أهمية التحول والاقتصاد الرقمي وتسارع الدول للاستفادة من منفعه ومزاياه الاقتصادية والاجتماعية الهائلة ومحاولة لتحديد مخاطره وتحدياته، وتم تسليط الضوء من خلال هذه الدراسة على التحول الرقمي في الجزائر وإسهامات ودور المؤسسات الناشئة التقنية

وحاضنات الأعمال التكنولوجية في تحقيقه، ولأنه يساهم في تحسين تنافسية الاقتصاد والمؤسسات بالابتكار ويفتح آفاقا مستقبلية واعدة للتنمية المستدامة والتجديد أو الإنعاش الاقتصادي المنشود في الجزائر.

منهجية وتقسيمات الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة والإلمام بمختلف جوانب الموضوع اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لأنه من أنسب المناهج البحثية للدلالة على متغيرات الظاهرة المدروسة ووصفها ومن خلال إبراز العلاقة بين المؤسسات الناشئة التكنولوجية وحاضنات الأعمال التقنية في تجسيد التحول الرقمي المنشود في الجزائر.

ولالإلمام بجوانب موضوع دراستنا والإجابة على الإشكالية قمنا بتقسيم دراستنا إلى 3 محاور كما يلي:

- **المحور الأول:** مفاهيم أساسية حول حاضنات الأعمال، المؤسسات الناشئة التقنية، التحول الرقمي.
- **المحور الثاني:** تشخيص واقع المؤسسات الناشئة التقنية في بيئة الأعمال والابتكار بالجزائر.
- **المحور الثالث:** آفاق وتحديات تحقيق استراتيجية التحول الرقمي بالجزائر من خلال المؤسسات الناشئة التقنية.

الدراسات السابقة: من بين الدراسات السابقة والمشابهة أو المرتبطة بمجال دراستنا نجد ما يلي:

● **A study (Mimouni, 2017/2018) :**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مختلف الاستراتيجيات التي تسمح وتشجع على استحداث وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة في الجزائر، وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر، وتوصلت الدراسة من خلال عينة الدراسة المكونة من 40 مؤسسة صغيرة ومتوسطة مبتكرة، والمتواجدة في حاضنة الأعمال سيدي عبد الله بالجزائر إلى النتائج التالية: إن عملية استحداث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة تعتمد على ظروف مواتية مرتبطة بالاقتصاد الكلي (نظام الحكم، وبيئة الأعمال المواتية، التمويل الكافي)، وجزئية كافية (المهارات الإدارية والتكنولوجية المؤهلة).

- **دراسة داليا أحمد محمد يونس (داليا أحمد، 2017):** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع مسرعات الأعمال ودورها في زيادة فرص نجاح الشركات الناشئة الريادية في قطاع غزة، وذلك من خلال التعرف على التعرف على دور التمويل المبدئي الذي تقدمه مسرعات الأعمال، المدة الزمنية لبرنامج التسريع، خدمات التوجيه والإرشاد والتشبيك التي تحصل عليها الشركات الريادية الناشئة، وذلك من خلال دراسة مسرعة الأعمال الوحيدة في قطاع غزة **Gaza Sky Geeks**، وخلصت الدراسة إلى أن مسرعات الأعمال لها دور كبير في زيادة فرص نجاح الشركات الناشئة، والعناصر التي تؤثر في النجاح بالترتيب حسب نتائج الدراسة هي: خدمات التوجيه والإرشاد، خدمات التشبيك التي تقدمها مسرعات الأعمال، تنوع فريق الشركات الريادية الناشئة، التمويل المبدئي الذي تقدمه مسرعات الأعمال، المدة الزمنية المحددة لبرنامج مسرعات الأعمال.
- ✓ وبناء على ما سبق من دراسات سابقة يتضح تركيز كل منها على عنصر أو متغير مشابه أو مرتبط بموضوع دراستنا، حيث أن استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال تعتبر بمثابة نقطة انطلاق التحول الرقمي وتحقيق الميزة التنافسية بمنظمات الأعمال، بينما استحداث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو المؤسسات الناشئة والمبتكرة بمرافقة حاضنات ومسرعات الأعمال عامل مهم في تحقيق نجاحها وإدماج رواد الأعمال في سوق الشغل. أما دراستنا ستتطرق لكيفية إسهام ودور المؤسسات الناشئة التقنية بمرافقة حاضنات الأعمال في تحقيق التحول الرقمي في الجزائر.

II. المحور الأول: مفاهيم أساسية حول حاضنات الأعمال، المؤسسات الناشئة، التحول الرقمي.

II. 1- مفهوم حاضنات الأعمال، أنواعها ومهامها، وفوائدها:

II. 1-1- مفهوم حاضنات الأعمال:

- يمكن تعريف حاضنة الأعمال بأنها: الجهة أو الهيئة التي تتبنى أفكار المبدعين والمباردين وتوجهها لإنتاج وتقديم منتجات جديدة أو لتطوير سلع أو خدمات قائمة من خلال توفير بيئة عمل مناسبة لهذه المشروعات والقائمين عليها. (مقابله، 2017، صفحة 11).
- تعرف حاضنات الأعمال (Business incubators) بأنها: حزمة متكاملة من الخدمات والتسهيلات وآليات المساندة والاستشارة، توفرها ومرحلة محددة من الزمن مؤسسة قائمة لها خبرتها وعلاقتها للمباردين الذين يرغبون في البدء بإقامة مؤسسة صغيرة بهدف تخفيف أعباء مرحلة الانطلاق (Start up). (بوكميش و يوسفات، 2012، صفحة 31).
- تعرف المفوضية الأوروبية حاضنات الأعمال (مشاتل المؤسسات) بأنها: مكان تتركز فيه مؤسسات أنشئت حديثا، في فضاء محدود، بهدف زيادة حظوظها في النمو وزيادة نسب نجاحها، بمساعدة بناية قياسية تحتوي على تجهيزات وتمدهم بمساعدات في التسيير وخدمات المساندة، وتهدف أساسا إلى التنمية المحلية وخلق مناصب الشغل، وبصفة هامشية نقل التكنولوجيا. (عبد الرؤوف و لخضر، 2017، صفحة 4).
- مفهوم حاضنة الأعمال حسب التشريع الجزائري : يكون مؤهلا للحصول على علامة حاضنة أعمال، كل هيكل تابع للقطاع العام أو القطاع الخاص أو بالشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، يقترح دعما للمؤسسات الناشئة وحاملي المشاريع المبتكرة فيما يخص الإيواء والتكوين وتقديم الاستشارة والتمويل. (المرسوم التنفيذي رقم 20-254، 2020، صفحة 12).
- ✓ يمكننا تقديم مفهوم لحاضنة الأعمال من أنها: عملية بسيطة بين مرحلة بدء النشاط ومرحلة النمو لمنشآت الأعمال، وهذه العملية تحتوي على تقديم وتزويد المباردين بالخبراء والمعلومات والأدوات اللازمة لنجاح المشروع، وبذلك تكون حاضنة الأعمال عملية بسيطة بين مرحلة بدء المشروع ونموه من أجل تحويل المشروع إلى خطة عمل، والفكرة إلى منتج أي تحويل الفكرة إلى هدف ليعود على المجتمع بكثير من الفوائد، وهذه العملية لا بد أن تحتوي على تقديم أو تزويد المباردين بالأدوات اللازمة من أجل نجاح واستمرار المشروع. (خلف الزركوش و طلال، 2017، الصفحات 10-11).
- ولالإلمام بجوانب الموضوع لا بد لنا من معرفة أنواع حاضنات الأعمال ومهامها وفوائدها فيما يلي ذكره.

II. 1-2- أنواع حاضنات الأعمال: يمكن تصنيف الحاضنات إلى عدة أنواع (حسب المنظمة العربية للتنمية الصناعية)

وهي:

- الحاضنات الصناعية (Industrial Incubators)؛
 - حاضنات الأعمال (Business Incubators)؛
 - حاضنات التكنولوجيا (Technological Incubators).
- ويمكن أن تأتي الحاضنات على الأشكال التالية:
- حاضنات لا تهدف للربحية (Not-For-Profit Incubators)؛
 - حاضنات خاصة (Private Incubators)؛

• حاضنات أكاديمية (Academic Related Incubators)؛

• حاضنات مشتركة (القطاع العام والخاص). (الوادي، 2010، صفحة 9).

✓ وما سبق ذكره يتضح لنا اختلاف أنواع الحاضنات باختلاف المهام التي تسعى لتنفيذها والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، كما تختلف هذه الأنواع وفقا للمعيار المستخدم في تصنيفها. ويمكن تصنيفها وفقا لأربعة معايير هي: الوضع القانوني؛ القطاع؛ المشروعات المحتضنة والفئة المستهدفة؛ النشاط. وتجدد الإشارة إلى أن ما لا يقل عن 75% من إجمالي الحاضنات العاملة في العالم هي حاضنات حكومية لا تهدف لتحقيق الربح وممولة حكوميا، وهدفها الرئيسي تعزيز جهود التنمية الاقتصادية وتنمية المجتمعات المحلية. (مقابله، 2017، الصفحات 14-15).

II. -1-3 مهام حاضنات الأعمال: وفقا للتشريع الجزائري تتولى حاضنة الأعمال (المرشحة لحمل علامة حاضنة

الأعمال نص القانون) مهام مرافقة المؤسسات الناشئة التي يتم احتضانها خلال فترة الحضانة، وبهذه الصفة تلتزم بما يأتي:

- توطين الشركات الناشئة التي يتم احتضانها وتزويدها بمساحات عمل مهيأة؛
- مرافقة حاملي المشاريع أثناء إجراءات إنشاء المؤسسة؛
- مساعدة المؤسسات الناشئة في إنجاز مخطط الأعمال ودراسات السوق وخطط التمويل؛
- توفير تكوين نوعي، خصوصا في إدارة الأعمال والالتزامات القانونية والمحاسبية؛
- وضع الوسائل اللوجستية تحت تصرف حاملي المشاريع مثل قاعات الاجتماع وعتاد الإعلام الآلي والمستلزمات المكتبية والإنترنت عالي التدفق؛
- مساعدة المؤسسات الناشئة لإنجاز النماذج؛
- مرافقة المؤسسات الناشئة التي يتم احتضانها لإيجاد مصادر التمويل والانتشار في السوق. (المرسوم التنفيذي رقم 20-254، 2020، الصفحات 12-13).

II. -1-4 فوائد حاضنات الأعمال: تتركز أهم فوائد حاضنات الأعمال في النقاط التالية:

- تفعيل الحوافر على إنشاء الشركات وتنميتها؛ بما توفره للمغامرين في مجال التجارة من الخبرة والاتصالات والوسائل التي تحتاجها للدخول في مجازفات تجارية تنتهي بالنجاح؛
 - المساعدة على التنوع الاقتصادي، وتسويق منتجات جديدة، وإيجاد أعمال مجزية، وبناء ثروات؛
 - توفير فرص عمل والدعم اللازم لإنجاح المشاريع الفردية والشركات الصغيرة؛
 - المقادرة على تكوين شركات ناجحة والتقليل من حجم مخاطر الاستثمار؛
 - تطوير أفكار مبتكرة خاصة في مجالات التقنيات الجديدة؛
 - تقليص احتمالات فشل الشركات الصغيرة. (بن ياسين فطاني و بن يحي الفيلالي، 2005، الصفحات 12-13).
- ولأن الحاضنات التجارية حققت إنجازات كبيرة في أمريكا الشمالية، نذكر بعضا من فوائدها العديدة:
- بلغ عدد الحاضنات التجارية في أميركا الشمالية أكثر من 800 بعدما كان 12 حاضنة فقط في سنة 1980؛
 - يقابل كل 50 عمل من الأعمال التي يستحدثها عملاء الحاضنات استحداث أكثر من 25 عملا آخر في المجتمع المحيط نتيجة لنشاط أولئك العملاء؛

- توجه الحاضنات 40 % من جهودها للتقنية، و 30 % إلى أنشطة متنوعة لخدمة العملاء، والباقي 30% يركز على الخدمات والصناعات الخفيفة، والأسواق الخاصة أو على مساعدة السكان المستهدفين... الخ. (بن ياسين فطاني و بن يحي الفيلالي، 2005، صفحة 14).

✓ بناء على ما سبق يمكننا القول بأن منطلق نجاح أو فشل المؤسسات الناشئة التقنية هي حاضنات الأعمال بمختلف أنواعها، لأن هذه الأخيرة تعتبر حاضنة للأفكار المبدعة الجديدة والمبتكرة لرواد الأعمال وخريجي الجامعات، وتعمل على توفير كل شروط البيئة المناسبة لتحويل الأفكار المبتكرة لمشاريع ومنتجات و سلع أو خدمات قابلة للنمو والنجاح والاستدامة في سوق يتميز بالتغيير المستمر والتنافسية العالية.

II. 2- مفهوم المؤسسات الناشئة وخصائصها ومعاييرها:

II. 2- 1- مفهوم المؤسسات الناشئة: هناك عدة مفاهيم مختلفة نذكر منها ما يلي:

- تعرف المؤسسة الناشئة **Startup** اصطلاحا حسب القاموس الإنجليزي: على أنها مشروع صغير بدأ للتو، وكلمة Start-up تتكون من جزأين Start وهو ما يشير إلى فكرة الانطلاق و Up وهو ما يشير لفكرة النمو القوي. وبدأ استخدام المصطلح بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، وذلك مع بداية ظهور ما يعرف برأس مال المخاطر (Capital-risque) ليشيع استخدام المصطلح بعد ذلك. (بوضياف و زبير، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في دعم الإبداع لدى المؤسسات الناشئة مع الإشارة إلى تجربة الجزائر، 2020، صفحة 378).

- في غياب إجماع حول تعريف موحد حول المؤسسة الناشئة **Startup**، فإن هذا المفهوم وفقا لمعجم Larousse

يشير إلى أنها: تلك المؤسسات الفتية المبدعة في مجال تكنولوجيايات الإعلام والاتصال، ومهمتها خلق وتسويق تكنولوجيايات جديدة. أو هي تلك المؤسسات الشابة المبتكرة، في قطاع التكنولوجيايات الحديثة. (بوضياف و زبير، دور حاضنات الأعمال التكنولوجية في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر، 2020، صفحة 90).

- عرف Paul Graham في مقاله المشهور حول النمو growth الشركة الناشئة على أنها: شركة صممت لتنمو بسرعة، (growth=start-up). وكونها تأسست حديثا لا يجعل منها شركة ناشئة (startup company) في حد ذاتها. كما أنه ليس من الضروري أن تكون الشركات الناشئة تعمل في مجال التكنولوجيا، أو أن تمويل من قبل مخاطر أو مغامر (venturefunding)، فالأمر الوحيد الذي يهم هو النمو.

- كما يمكن تعريف المؤسسات الناشئة على أنها: مؤسسة تسعى لتسويق وطرح منتج جديد أو خدمة مبتكرة تستهدف بها سوق كبير، وبغض النظر عن حجم الشركة، أو القطاع أو مجال نشاطها، كما أنها تتميز بارتفاع عدم التأكد ومخاطر عالية في مقابل تحقيقها لنمو قوي وسريع مع احتمال جنيها لأرباح ضخمة في حالة نجاحها. (بو الشعور، 2018، صفحة 420).

II. 2- 2- خصائص المؤسسات الناشئة: المؤسسات الناشئة عبارة عن منشآت مصغرة، صغيرة ومتوسطة تتميز بمجموعة

من الخصائص بعضها يشكل نقاط قوتها، والأخرى تشكل نقاط ضعفها، كما يلي:

- نقاط القوة: ونذكر من بينها:
 - ✓ دعم الشركات الكبيرة من خلال توفير المنتجات الوسيطة لنشاط الشركات الكبرى؛
 - ✓ توفير فرص عمل حقيقية وتقليص حجم البطالة؛
 - ✓ المساهمة في تحقيق استراتيجية التنمية المحلية؛

- ✓ القدرة على ابتكار وتطوير منتجات جديدة نظرا لتكلفة ذلك بـ 24 مرة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة (حسب دراسة أمريكية)؛
- ✓ سرعة اتخاذ القرار لقلة التدرج الوظيفي وعدد العمال مما يساهم في سرعة انتقال المعلومة ومعالجة المشاكل المطروحة؛
- ✓ آثار أحسن بالنسبة للمشاريع المبتكرة خاصة في مجال التكنولوجيات الحديثة. (بخيتي و بوعونية، 2020، الصفحات 537-538).
- **نقاط الضعف:** ونذكر من بينها:
 - ✓ محدودية وعدم القدرة على اختيار وصياغة استراتيجية العمل؛
 - ✓ عدم قدرتها على تكوين شبكة فعالة للتوزيع، بسبب قلة وضعف إمكانياتها؛
 - ✓ صعوبة بلوغها الموارد التمويلية لعدة أسباب، لعل أبرزها: ضعف هيكلها التمويلي، قلة الضمانات؛
 - ✓ لا يمكنها الاستفادة من اقتصاديات الحجم بسبب صغر حجمها (انخفاض تكاليف الإنتاج بزيادة حجمه، ويتم ذلك بتوزيع

التكاليف الثابتة على عدد أكبر من الوحدات المنتجة). (بخيتي و بوعونية، 2020، صفحة 538).

- II. **2-3 معايير منح علامة (تعريف) المؤسسة الناشئة حسب التشريع الجزائري:** تعتبر مؤسسة ناشئة كل مؤسسة خاضعة للقانون الجزائري، وتحترم المعايير الآتية:
- يجب ألا يتجاوز عمر المؤسسة 8 ثماني سنوات؛
 - يجب أن يعتمد نموذج أعمال المؤسسة على منتجات أو خدمات أو نموذج أعمال أو أي فكرة مبتكرة؛
 - يجب ألا يتجاوز رقم الأعمال السنوي المبلغ الذي تحدده اللجنة الوطنية (المحدثة بموجب القانون)؛
 - يجب أن يكون رأسمال الشركة مملوكا بنسبة 50% على الأقل، من قبل أشخاص طبيعيين أو صناديق استثمار معتمدة أو من طرف مؤسسات أخرى حاصلة على علامة مؤسسة ناشئة؛
 - يجب أن تكون لإمكانيات نمو المؤسسة كبيرة بما فيه الكفاية؛
 - يجب ألا يتجاوز عدد العمال 250 عامل. (المرسوم التنفيذي رقم 20-254، 2020، صفحة 11).
 - لا بد لنا من الإشارة إلى أن **حاضنات الأعمال التكنولوجية** تعتبر كمنبت للمؤسسات الناشئة التقنية (الناشطة في مجالات التقنيات الحديثة والمبتكرة) ومرافقة وداعمة لنموها واستدامتها، حيث أن **الحاضنات التكنولوجية** تعتبر إطارا يدعم ويمكن أصحاب المشاريع ورجال الأعمال من تبني الأفكار التكنولوجية المبتكرة من قبل الخبراء والمفكرين على حد سواء، إذ تقوم بأخذ الأفكار وتطويرها واستثمارها، والوصول إلى نقطة يمكن من خلالها جذب استثمارات القطاع الخاص. وغالبا ما تنشأ الحاضنات التكنولوجية في الجامعات أو المعاهد للاستفادة من الخدمات والخبراء بأجور زهيدة، وهناك عدد من الشركات الكبرى في الدول الصناعية تبنت الفكرة لاجتذاب المواهب الشابة والأفكار المبدعة وتقديم رأسمال مجازف لمساعدة الشباب في تأسيس الشركات الصغيرة الخاصة بحيث تمتلك الحاضنة أسهما في هذه الشركات... الخ. (سماي، 2010، صفحة 146). كما يعد **الابتكار** عنصرا أساسيا وفعالا لنجاح المؤسسات الناشئة التقنية، وهو يمكنها من تحقيق التنافسية والتكيف مع متغيرات بيئة الأعمال المتلاحقة، **فالابتكار** كمفهوم هو: تطبيق تبادلات في التكنولوجيا أو توليفات التكنولوجيا التي تؤدي إلى تغييرات في المنتج، أساليب الإنتاج وفي التنظيم. أو يمكن تعريفه بأنه:

التمسك بالأفكار الإبداعية المتوصل إليها وتحويلها إلى سلعة أو خدمة نافعة، أو طريقة عمل مفيدة. (مزباني، 2009، صفحة 290).

II. 3- مفهوم التحول الرقمي والاقتصاد الرقمي:

II. 3-1 مفهوم التحول الرقمي: هناك عدة مفاهيم للتحول الرقمي نذكر من بينها:

• **التحول الرقمي:** هو مشروع حكومي يشمل كافة خدمات المؤسسات والقطاعات المختلفة بالدولة، ويتمثل في تحويل الخدمات الحيوية والأساسية المرتبطة بخدمة الأفراد والمؤسسات والاستثمارات المختلفة، من شكلها التقليدي إلى الشكل الإلكتروني الذكي، بالاعتماد على التقنيات الحديثة والمتطورة. (البلوشية، الحراصي، و العوفي، 2020، صفحة 4).

• **يعرف التحول الرقمي** بأنه: عملية انتقال الشركات إلى نموذج عمل يعتمد على التقنيات الرقمية في ابتكار المنتجات والخدمات، وتوفير قنوات جديدة من العائدات وفرص تزيد من قيمة منتجها. كما عرفته شركة IDC بأنه: العملية المستمرة التي تقوم بها المؤسسات للتكيف مع متطلبات عملائها وأسواقها (النظام البيئي الخارجي) عبر توظيف القدرات الرقمية من أجل ابتكار نماذج عمل جديدة ومنتجات وخدمات تمزج بسلاسة الأعمال الرقمية واليدوية وتجارب الزبائن مع تحسين الكفاءة التشغيلية والأداء التنظيمي في نفس الوقت. (سلامي و بوشي، 2019، الصفحات 947-948).

• **مما سبق من تعريفات يتضح لنا** أن **التحول الرقمي** مرتبط بالتكنولوجيات الحديثة وابتكار نماذج وحلول ذكية ورقمية تلبية لاحتياجات الأفراد والمؤسسات والحكومات في بيئة تتسم بالتنافسية والتغيرات المتسارعة. كما أن التحول الرقمي في بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال يتكامل ويتفاعل مع الاقتصاد، وهذا يقودنا لإبراز مفهوم **الاقتصاد الرقمي** كما يلي:

II. 3-2 مفهوم الاقتصاد الرقمي: يقصد به التفاعل والتكامل والتنسيق المستمر بين تكنولوجيا المعلومات

وتكنولوجيا الاتصالات من جهة، وبين الاقتصاد القومي والاقتصاد القطاعي والدولي من جهة أخرى بما يحقق الشفافية والشفافية والإتاحة لجميع المؤشرات الاقتصادية المساندة لجميع القرارات الاقتصادية والتجارية والمالية في الدولة خلال فترة ما. وتلعب تكنولوجيا المعلومات دورا استراتيجيا في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وإصلاح الآليات الاقتصادية والتجارية والمالية. (تنين و دهان، 2019، صفحة 367).

III. المحور الثاني: تشخيص واقع المؤسسات الناشئة التقنية في بيئة الأعمال والابتكار بالجزائر:

سنحاول من خلال هذا المحور تشخيص الواقع التي تنشط فيه حاضنات الأعمال التكنولوجية، وبالتالي المؤسسات الناشئة التقنية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال بيان العناصر التالية: الإطار التشريعي والمؤسسي أو هيئات المرافقة والدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة، استعراض مؤشرات مناخ الأعمال والابتكار والحكومة الإلكترونية في الجزائر كونها منسجمة مع التحول الرقمي موضوع دراستنا، وذلك كما يلي:

III. 1- الإطار التشريعي لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة بالجزائر: سبق وتطرقنا في المحور الأول من

دراستنا إلى الإطار التشريعي الجديد المنظم لاستحداث حاضنات الأعمال والمؤسسات الناشئة، وهو المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 2020/09/15 والمتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر وحاضنة أعمال، وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها. وهذا المرسوم يعتبر كإطار تشريعي جديد لنشاط المؤسسات الناشئة والمبتكرة وحاضنات الأعمال في الجزائر. كما يعتبر القانون رقم 17-02 المؤرخ في 2017/01/11 والمتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التشريعات الهامة والحديثة في هذا المجال. (القانون رقم 17-02، 2017، صفحة 4).

III. 2- هيئات المرافقة والدعم للمؤسسات الناشئة والصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

هناك عدة هيئات تعمل على دعم ومرافقة المؤسسات الناشئة والصغيرة والمتوسطة في الجزائر نذكر منها:

- وكالة إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- مشاتل المؤسسات المكلفة بدعم المؤسسات الناشئة واحتضانها؛
- المجلس الوطني للتشاور كهيئة استشارية تتكون من المنظمات والجمعيات المهنية المتخصصة الممثلة للمؤسسات وممثلي القطاعات والهيئات المعنية بإنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والمنشئة بموجب قانون الاستثمار لسنة 2001؛
- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والمنشئة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08-09-1996؛
- المجلس الوطني للاستثمار والمستحدث بموجب المرسوم التنفيذي رقم 06-355 المؤرخ في 09/10/2006؛ (جاري و بوكار، 2017، الصفحات 4-10).
- صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة والمستحدث بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-16 المؤرخ في 22/01/2004... الخ. (جاري و بوكار، 2017، الصفحات 10-14).

ويمكننا تلخيص تصنيفات المؤسسات حسب التشريعات الجديدة والمذكورة سابقا من خلال الجدول الموالي.

الجدول رقم 01: تصنيف المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

المعيار/ تصنيف المؤسسات	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي (دج)	مجموع الحصيلة السنوية (دج)	معايير أخرى
مؤسسة صغيرة جدا	من 1 إلى 9	أقل من 40 مليون	لا يتجاوز 20 مليون	شرط الاستقلالية
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49	لا يتجاوز 400 مليون	لا يتجاوز 200 مليون	
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250	بين 400 مليون إلى 4 مليار	بين 200 مليون إلى 1 مليار	
مؤسسة ناشئة	لا يتجاوز 250	تحده اللجنة الوطنية المختصة	/	عمر المؤسسة لا يتعدى 8 سنوات+ إمكانات نمو كبيرة+ اعتماد نموذج الأعمال على الابتكار+ ملكية 50% من رأسمال الشركة من طرف أشخاص طبيعيين أو صناديق استثمار معتمدة أو مؤسسات ناشئة.

المصدر: (القانون رقم 17-02، 2017) و (المرسوم التنفيذي رقم 20-254، 2020) بتصرف.

يلاحظ من الجدول رقم 01 أعلاه أن مفهوم المؤسسة الناشئة وفقا لشروط التشريع ساري المفعول مشاهجة لحد كبير مع طبيعة تعريف المؤسسات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة لاسيما فيما يخص معيار عدد العمال (المؤسسة الناشئة قد تكون مؤسسة متوسطة أو صغيرة أو صغير جدا)، لكن هناك شروط خاصة بالمؤسسة الناشئة كالعمر والتركيز على الابتكار وإمكانات النمو الكبيرة وملكيتها رأس المال... الخ.

III. 3- استعراض المؤشرات الدولية لمناخ الأعمال والابتكار والحكومة الالكترونية بالنسبة للجزائر:

إن المؤشرات الدولية التي تصدرها سنويا منظمات وهيئات دولية متخصصة لها دور بالغ في معرفة وتقييم مكانة حاضنات الأعمال وبالتالي المؤسسات الناشئة التقنية في الجزائر ومن بينها بيئة أو مناخ الأعمال ومؤشرات الابتكار والحكومة الالكترونية، وهي من المعايير الجيدة للحكم على واقع التحول الرقمي والاستثمار وزيادة الأعمال المبتكرة والناشئة في الجزائر.

● **ترتيب الجزائر في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال:** حلت الجزائر في المرتبة 157 عالميا من أصل 190 بلدا في التقرير الدولي لممارسة أنشطة الأعمال، وحصلت الجزائر على تنقيط 48.6 من أصل 100 للمؤشر، وهذا يمثل تحسنا في الترتيب (9 مراتب في سلم التقرير) بعدما كانت في المرتبة 166 في تقرير سنة 2018 بتنقيط 46.71 نقطة. (world Bank Group, 2018, p. 4) وهذا يمثل تحسنا في الأداء والإصلاحات الاقتصادية والتشريعية المناسبة للاستثمار وممارسة الأعمال وقياس التقرير التقدم المحرز في سهولة ممارسة أنشطة الأعمال وفقا لعشرة معايير فرعية وفيما يلي ترتيب الجزائر من أصل 190 بلدا وفقا لكل معيار: البدء في النشاط التجاري (152)، التعاقد مع رخص البناء (121)، الحصول على الكهرباء (102)، تسجيل الملكية (165)، الحصول على قروض (181)، حماية المستثمرون الأقلية (179)، دفع الضرائب (158)، التجارة عبر الحدود (172)، فرض العقود أو التعهدات (113)، حل المنازعات (81). ويتضح من خلال هذه المراكز أن هناك تقدما في البعض وتأخرا في أخرى، والتي تحتاج لمزيد من الإصلاحات الفعالة لاسيما: التمويل وحماية أقلية المستثمرين... الخ. (world Bank Group w. , 2020, p. 4).

● **ترتيب الجزائر في مؤشر الابتكار العالمي:** حلت الجزائر في المرتبة 121 عالميا من أصل 131 بلدا محددة في تقرير مؤشر الابتكار العالمي لسنة 2020، وقياس ويصنف المؤشر قدرة الاقتصادات على الابتكار وفقا لـ 80 مؤشرا مجمعة في مدخلات (الترتيب 111) ومخرجات الابتكار (الترتيب 126) كما يهدف المؤشر إلى التقاط الجوانب المتعددة للابتكار. ومن خلال الإحصائيات يتضح لنا أن الجزائر تراجعت بين 8 و 11 مركزا في سلم ترتيب الدول للابتكار في السنتين الأخيرتين حيث صنفت في المرتبة: 110 و 113 في سنتي 2018 و 2019 على التوالي، وهذا مؤشر سلبي بالنسبة للتحفيز على الاستثمار والابتكار في الجزائر. (Intellectual Property OrganizationWIPO, 2020, p. 1).

● **ترتيب الجزائر في المؤشر الدولي لتنمية الحكومة الالكترونية:** حققت الجزائر تحسنا ملحوظا في المؤشر الدولي لتنمية

الحكومة الالكترونية حيث حلت في المرتبة 120 عالميا من أصل 193 بلدا وفي فئة التصنيف H1، وحسب تقرير الأمم المتحدة أو مسح الحكومة الالكترونية لسنة 2020 انتقلت الجزائر من المستوى المتوسط إلى المرتفع في مجموعة مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية، وهذا الأخير هو مؤشر مركب يعتمد على المتوسط المرجح لثلاثة مؤشرات قياسية هي: مؤشر البنية التحتية للاتصالات، مؤشر رأس المال البشري، مؤشر الخدمة عبر الإنترنت. وبالنسبة للجزائر فإن تحسنا في المؤشر بتسجيلها إيجابا 0.5173 في سنة 2020 مقارنة بـ 0.4227 في سنة 2018 (التقرير يصدر كل سنتين) وهذا يدعم بأن المنطقة تشهد تحولا رقميا، وهي أرقام مشجعة للرقمنة في الجزائر. (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، 2020، الصفحات 49-50).

IV. المحور الثالث: آفاق وتحديات تحقيق استراتيجية التحول الرقمي بالجزائر من خلال المؤسسات الناشئة التقنية:

سنحاول في هذا المحور إبراز آفاق وتحديات تحقيق استراتيجية التحول الرقمي بالجزائر من خلال المؤسسات الناشئة التقنية، وذلك من خلال استعراض الجهود الوطنية لدعم الابتكار والمؤسسات الناشئة والتحول الرقمي، وعرض بعض الآثار والمنافع المستقبلية الممكنة كنتيجة للتحول الرقمي المنشود بالجزائر.

IV. 1- الجهود الوطنية لدعم الابتكار والمؤسسات الناشئة والتحول الرقمي: إن التحول الرقمي في صلب استراتيجية

الحكومة الجزائرية للتجديد والإنعاش الاقتصادي، حيث تعمل الحكومة في إطار مقارنة شاملة ومتكاملة على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي، والتي تشمل دعم اقتصاد المعرفة والابتكار والمؤسسات الناشئة المبتكرة وإزالة كل المعوقات وعراقيل نجاحها، وسنحاول تلخيص أهم مركزاتها في النقاط التالية:

- السعي إلى ضمان الاستعمال الأمثل لمنشآت دعم **تكنولوجيات الإعلام والاتصال** القائمة وإنجاز قدرات جديدة تستجيب للمعايير الدولية، كروافد ضرورية لبروز وتطوير اقتصاد رقمي حقيقي، ولهذا الغرض ستعكف الحكومة على:
- تحسين نوعية خدمة الربط لفائدة المواطنين والمتعاملين الاقتصاديين؛
- تعميم النفاذ إلى الإنترنت ذات التدفق العالي جدا من خلال عصنة وتكثيف شبكة المواصلات السلكية واللاسلكية، وتأمينها/ تكنولوجيات الإعلام والاتصال وحماية المستخدمين؛
- تحويل الجزائر إلى محور إقليمي في مجال المواصلات السلكية واللاسلكية/ تكنولوجيات الإعلام والاتصال من خلال تطوير مراكز بيانات مطابقة للمعايير الدولية، والاستفادة القصوى من الوصلة المحورية للألياف البصرية العابرة للصحراء، والكوابل البحرية والقدرات الساتلية؛
- تطوير مجتمع المعلومات الجزائري من خلال ترقية المضامين الرقمية المحلية، ووضع آليات لتسيير وحوكمة الإنترنت على المستوى الوطني؛ (الوزارة الأولى، 2020، صفحة 33).

وستكون هذه الجهود مرفوقة بتحسين نوعية الخدمات المقدمة وبمساهمة أكبر للمصالح البريدية في الإدماج الاجتماعي والمالي من خلال تطوير خدمات ووسائل الدفع الإلكتروني والتشجيع على بروز التجارة الإلكترونية. وفي **مجال اقتصاد المعرفة والتحول الرقمي السريع** يعد إنشاء دائرة وزارية جديدة تعنى بالمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة، إشارة قوية بالنسبة لخيارات الحكومة الاستراتيجية، ومن شأنها أن تعمل على توفير الظروف المطلوبة لاندماج بلادنا ضمن اقتصاد المعرفة بشكل سريع ومنظم. ولهذا الغرض، سيهدف عمل الحكومة إلى إرساء الأسس التنظيمية والعملية لبروز اقتصاد يقوم على المعرفة من خلال الاعتماد على **المؤسسات المبتكرة والمؤسسات الناشئة**. فضلا عن ذلك، فإنه من المتوقع القيام، على أساس مقارنة نظامية بيئية ترمي إلى تطوير **ثقافة الابتكار**، بما يأتي:

- إنشاء وتعزيز الجسور الضرورية بين الحاضنات والمسرعات وحاضنات المؤسسات والجامعات وتدعيم التعاون بين مختلف الشركاء؛
- تعزيز الشراكة والمقاولانية الاجتماعية كدعامة استراتيجية من خلال تنفيذ الأعمال المهيكلية في مجال الحوكمة الرقمية؛
- دعم الحاضنات عند اقتناء التكنولوجيات الجديدة واستعمالات الرقمنة؛
- تلمين خبرات النخبة من الجالية الجزائرية المقيمة في الخارج والاستفادة منها، في مجال مرافقة وتطوير المؤسسات الناشئة؛ (الوزارة الأولى، 2020، صفحة 34).

- تشجيع دعم وإقامة علاقات للتعاون بين المؤسسات الناشئة الجزائرية والأجنبية؛
- إنشاء وسم الحاضنة؛
- تأهيل الحظائر السيبرانية Cyber parcs والحاضنات الموجودة وإنشاء حاضنات لكل قطاع نشاط (الصناعة، الفلاحة، الاتصالات، المحاور التكنولوجية... الخ).
- وموازة مع ذلك، ستسهر الحكومة على وضع جملة من الآليات التي تسمح بتمويل ودعم اقتصاد المعرفة والمؤسسات الصغيرة وبالأخص المؤسسات الناشئة، ولاسيما من خلال:
- ترقية وتشجيع توصل الناشئة إلى مصادر تمويل ملائمة، لاسيما من خلال استحداث صندوق موجه خصيصا للمؤسسات الناشئة؛
- التأطير القانوني للتمويل التشاركي، كدعامة لتمويل المؤسسات الناشئة؛
- وضع إطار قانوني جديد Start-Up ACT national مخصص لتطوير المؤسسات الناشئة، يحدد تعريف المؤسسة الناشئة وإنشاء آليات تسمية المؤسسات الناشئة وتكريس نظام تسهيلي يشجع على تطويرها؛
- وضع تدابير تحفيزية لفائدة المؤسسات الناشئة (مزاياء جبائية وشبه جبائية)؛
- ترقية وتبسيط إجراءات تصدير الخدمات؛
- تسهيل وصول المؤسسات الناشئة لخدمات الدفع الإلكتروني؛
- مراجعة المنظومة القانونية المتعلقة بالتوقيع الإلكتروني بغرض تطوير الخدمات الإلكترونية وتجريد المعاملات التي تتم عبر الإنترنت عن طابعها المادي؛
- وضع قانون خاص موجه للعمال الأحرار Freelancer من أجل تسهيل لجوء المؤسسات الناشئة إلى مورد بشري متخصص؛
- إقرار فئة جديدة في مجال القانون الأساسي للمؤسسات، أكثر مرونة وتكيفاً مع المؤسسات الناشئة؛
- استحداث صندوق موجه خصيصاً لدعم تحويل التكنولوجيا؛
- مراجعة وتقييم المزايا الجبائية لفائدة المشاريع الصناعية قائمة على استراتيجيات الابتكار و/أو مراكز البحث والتطوير؛
- الإعفاء الجبائي لفائدة المستثمرين المخاطرين برؤوس أموال في المؤسسات الناشئة؛
- استحداث قانون جزائري خاص بالأعمال التجارية الصغيرة قصد تمكين المؤسسات الصغيرة من الولوج إلى الأسواق في شكل بورصة لمناولة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة؛
- ترقية دور الحاضنات على مستوى النظام البيئي المدمج، ويتعلق الأمر ب: الجامعات، الحاضنات المتخصصة، الوسطاء المسهلون أو المسرعون، حاضنات المؤسسات الناشئة، المؤسسات والمتعاملين العموميين، البنوك، مراكز البحث، وفضاءات التأطير والعمل التشاركي؛
- دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة على المستوى الجامعي عن طريق الحاضنات الجامعية، وتحويل مشاريع البحث ذات الإمكانيات الصناعية القوية إلى منتجات... الخ. (الوزارة الأولى، 2020، الصفحات 34-35).
- ودوماً في إطار الجهود الحكومية لدعم الابتكار والمؤسسات الناشئة والتحول الرقمي، فقد تم عقد ندوة دولية بتاريخ 2019/11/16 بالمركز الدولي للمؤتمرات بنادي الصنوبر من تنظيم وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، وبعنوان: دعم المؤسسات الناشئة في مجالات المرفق العمومي المحلي، وتمت الندوة التي تدرج في إطار تنفيذ التدابير الهامة التي

اتخذتها الحكومة لفائدة المؤسسات الناشئة، لاسيما: إنشاء 3 مناطق تكنولوجية وصندوق لتمويل ودعم مبادرات المؤسسات الناشئة، وتسهيل البيئة الضريبية للمؤسسات الناشئة من خلال إعفاءات ضريبية هامة، وتحسين مناخ الأعمال لفائدة المؤسسات الناشئة من خلال تسهيل الإجراءات الإدارية المتعلقة بإنشاء وتطوير هذه المؤسسات وحصولها على العقار. ومن بين المشاركين بالندوة الدولية التي عالت 5 محاور موضوعاتية نذكر:

● 14 مؤسسة ناشئة ناشطة في مجالات متنوعة منها: تسيير النفايات المنزلية، التسيير الذكي لمراكز الردم التقني، مؤسسات الهندسة الابتكارية المقاولاتية، شبكة النقل الصديق للبيئة... الخ، كما شاركت 7 حاضنات للمشاريع (مرافقة واستشارة، متابعة المشاريع المبتكرة، الشبكة العاملة لرواد الأعمال). ومن بين مخرجات هذه الندوة الدولية الهامة نذكر: إمضاء اتفاقيات تفاهم بين الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية المحلية والناشئة التي قامت بتطوير مشاريع ناضجة تتضمن حلولاً ذكية في مجالات المرفق العمومي المحلي، كما تم منح محلات لـ 10 مؤسسات ناشئة في 4 ولايات: تيارت، الجزائر، ميله، عين الدفلى. (وزارة الداخلية والجماعات المحلية، 2019، الصفحات 14-28).

● كما تعززت الجهود الوطنية للتحويل الرقمي التحول الرقمي باتخاذ وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة عدة إجراءات في إطار سياستها المتعلقة بالتحويل الرقمي ومنها: إنشاء حظائر تكنولوجية وحاضنات تقنية، ومرافقة الشركات الناشئة وأصحاب المشاريع الابتكارية المحتضنة التقدم الذي أحرزته الجزائر في الصناعة الرقمية بشكل عام والمحتوى الرقمي بشكل خاص. (وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، 2020). أما على مستوى الهيكل المؤسساتي للتحويل الرقمي تميزت بما يلي:

● إنشاء مجلس أعلى للابتكار والذي سيكون حيز الزاوية للتوجه الاستراتيجي في مجال تميم الأفكار والمبادرات المبتكرة

والإمكانات الوطنية للبحث العلمي، في خدمة تنمية اقتصاد المعرفة؛

● تحويل الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية وتطويرها ANPT إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة، (مصالح الوزير الأول، 2020، صفحة 1) وتم منذ ماي 2010 تاريخ بدء الحضانة في الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية وتطويرها إنشاء 18 مؤسسة ناشئة في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال، أما في الوقت الراهن لا تزال ترافق لدعم أنشطة أثر من 49 صاحب مشروع إنشاء مؤسسة، و 15 مؤسسة ناشئة من أجل الانطلاق وتكوين أصحاب مؤسسات المستقبل؛ (وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، حاضنة الشركات الناشئة و تطوير المؤسسات الجزائرية الناشئة في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال، 2020)؛

● استحداث مؤسسة دعم تطوير الرقمنة، وهي التي تعنى بتحديد المعالم الكبرى لاستراتيجية ترقية استعمال التكنولوجيات

الحديثة، مما يسمح ببروز اقتصاد رقمي قوامه المؤسسات الناشئة، كما من مهام الوكالة المنشئة حديثا: عصرنة الإدارات العمومية من خلال إنشاء منصات معلوماتية هيكلية، ورقمنة الإجراءات الإدارية ورفعها على الإنترنت، مراقبة إنجاز مركز البيانات الحكومي ووضع حيز الخدمة، تقييم تأثير الاستثمارات التي تمت في المجال الرقمي، إنشاء نظم اتخاذ القرار من أجل مراقبة أنجع للإجراءات الحكومية... الخ. (وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، مؤسسة دعم تطوير الرقمنة، 2020).

IV. 2- عرض بعض الآثار والمنافع المستقبلية المرتقبة كنتيجة للتحويل الرقمي المنشود بالجزائر:

بالنسبة للجزائر فالمنافع المرتقبة من التحويل الرقمي هي:

- أثر إيجابي على النمو الاقتصادي: حيث أثبتت الدراسات الحديثة ارتباطا وثيقا بين نفاذ ووصول البنية التحتية للاتصالات الرقمية ذات النطاق العريض والسريعة وبين الناتج الاقتصادي القومي الفردي، حيث إذا توفرت هذه الخدمات لـ 10% من السكان فإنه يقابلها زيادة بالناتج القومي بحوالي 0.5%؛
- أثر إيجابي على استحداث فرص عمل جديدة كنتيجة إيجابية مقابل ما ينتج من التحول الرقمي؛
- أثر إيجابي بتحقيق الرفاه الاجتماعي؛
- تحسين كفاءة وأداء القطاع العام وزيادة الطلب على الخدمات الالكترونية للحكومة؛
- تطوير قطاع التكنولوجيا المالية، قطاع التصنيع، الرعاية الصحية، القطاع التعليمي والزراعي؛
- المساعدة على تنفيذ أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة... الخ. (مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، 2020، الصفحات 10-40).

الطريقة والأدوات:

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي والتحليلي المناسب لعرض واقع الشركات الناشئة التقنية وحاضنات الأعمال، وقمنا بتحليل واقع وآفاق بيئة المؤسسات الناشئة التقنية بالجزائر معتمدين على تقارير وإحصائيات دولية للتقدم المحرز في مجال الرقمنة والتحول الرقمي ببلادنا.

V. الخلاصة:

- تعتبر حاضنات الأعمال منبثا للمؤسسات الناشئة التقنية وأساسا لدعم ومرافقة ريادي الأعمال أصحاب الأفكار المبتكرة والمستحدثة من خريجي الجامعات ومراكز البحث... الخ. وخلال العقود الثلاثة الأخيرة شهد العالم تحولات تكنولوجية متسارعة توجت بنهضة علمية معرفية هائلة مبنية على اقتصاد المعرفة ومجتمع المعلومات.
- قامت الجزائر على غرار دول العالم بوضع استراتيجية وطنية منسجمة ومتكاملة للتحول الرقمي ودعم الابتكار والمؤسسات الناشئة التقنية وحاضنات الأعمال التكنولوجية سعيا منها لتحقيق جملة من الأهداف الكبرى في مخطط عمل الحكومة، وسياسة الإنعاش الاقتصادي والتي انتهجتها حديثا، والتي يرتقب منها جني منافع هائلة مستقبلا خدمة للاقتصاد الوطني وبغية لتحقيق التنمية المستدامة والاستفادة من عوائد الاقتصاد الرقمي وفوائد التقنيات الحديثة.
- وفي ختام دراستنا هذه توصلنا إلى جملة من **الاستنتاجات نوجزها في النقاط التالية:**
- وضعت الجزائر استراتيجية وطنية لتحقيق التحول الرقمي المنشود وفق مقاربة متكاملة وإطار تشريعي وتنظيمي ومؤسسي متكامل، وذلك تماشيا ومتغيرات البيئة الدولية المتسارعة في مجال الرقمنة والاقتصاد الرقمي؛
 - تمثل حاضنات الأعمال نقطة الانطلاق لنجاح أو فشل أصحاب الأفكار المبتكرة والمستحدثة من خريجي الجامعة ومراكز البحوث وغيرها، والتي تساعدهم على بلورة أفكارهم وتحويلها لمشاريع ومؤسسات ناشئة تقنية ومبتكرة تنسجم بالاستدامة وقابلية النمو والتوسع؛
 - قامت الجزائر حديثا بوضع بؤادر لاقتصاد متنوع يعتمد على التحول الرقمي والابتكار كأحد المحاور الهامة في استراتيجية الإنعاش الاقتصادي، وذلك في إطار متطلبات الشفافية والمعايير الدولية، والعمل على تحسين مناخ الأعمال وتوفير شروط النجاح للابتكار والمؤسسات الناشئة في بيئة ملائمة للاستدامة والتميز والتفوق؛
 - لا تزال المؤشرات الاقتصادية في مجال الرقمنة وتكنولوجيا الإعلام والاتصال الدولية للجزائر في تحسن ولكنها تبقى

مقارنة ببعض البلدان غير متناسبة مع مقومات البلد وإمكاناته البشرية والاقتصادية والمالية وغيرها وهو ما يتطلب عناية بالغة لتحديد تلك العراقيل والمعوقات أمام نجاح المؤسسات الناشئة أو تحقيق للتحويل الرقمي المنشود؛

- إن الاقتصاد والتحول الرقمي يفتح للجزائر فرصا واعدة لتحقيق التنمية المستدامة وتحقيق الرفاه الاجتماعي، ولكن لابد من التحكم في مخاطر التحويل الرقمي أو تحجيم سلبياته خاصة بالنسبة للأمن السيبراني نتيجة استعمال التقنيات الحديثة.

اختبار فرضيات الدراسة:

- بإمكان الجزائر تحقيق التحويل الرقمي المنشود نظرا للمقومات التي تحوزها في مجال الشركات الناشئة المبتكرة وخريجي الجامعات حاملي الأفكار المبدعة، ولقد تم إثبات صحتها نسبيا وبالتالي قبول هذه الفرضية.
- هناك علاقة بين تحسين مناخ الأعمال والابتكار ونجاح حاضنات الأعمال والمؤسسات الناشئة التقنية في الجزائر. ولقد تم إثبات صحتها وتأكيدا وبالتالي قبول هذه الفرضية.

أهم التوصيات والمقترحات: نوجزها بالنقاط الآتية:

- تسريع وتشجيع الابتكار وفكر المقاولاتية وريادية الأعمال من خلال تنمية مشاتل المؤسسات الناشئة وإزالة كل العراقيل أمام نجاح واستدامة مشاريع المؤسسات الناشئة التقنية وحاضنات الاعمال؛
- تسريع وتيرة الإصلاحات التشريعية والتنظيمية في الجزائر لتجسيد استراتيجية التحويل الرقمي والاستفادة من مزايا وعوائد الاقتصاد الرقمي ومجتمع المعلومات والمعرفة... الخ؛
- فتح تخصصات جامعية جديدة وعلى مستوى كل مؤسسات التكوين المهني لنشر تكوينات متخصصة في التكنولوجيات الجديدة كالحوسبة السحابية، الذكاء الاصطناعي، لغات البرمجة الإدراكية، المنصات الرقمية التفاعلية... الخ، وتوفير الخبرات اللازمة للتأهيل والتدريب محليا ودوليا والتمويلات اللازمة... الخ.

آفاق الدراسة:

نقترح في ختام دراستنا هذه دراسة الموضوع من جوانب مختلفة للوصول لنتائج مكتملة للدراسة والإمام بتفاصيلها ومنها:

- دراسة أثر جائحة كورونا على التحويل الرقمي في الجزائر،
- دور المؤسسات الناشئة التقنية في تحقيق الإنعاش الاقتصادي في الجزائر،
- مقومات ومتطلبات تجسيد الرقمنة لما بعد الجائحة في الجزائر.

.VI قائمة المراجع:

1. Intellectual Property Organization WIPO, I. (2020). *Global Innovation Index 2020*.
2. Mimouni, Y. (2017/2018). Les stratégies de création et de développement des PME innovantes algériennes (thèse de doctorat). Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et Des Sciences de Gestion , Tlemcen: Université Abou Bakr BELKAID – Tlemcen.
3. world Bank Group. (2018). *Doing Business 2018*. world Bank Group.
4. world Bank Group, w. (2020). *Doing Business 2020 Economy profile Algeria*. world Bank Group.

5. إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة. (2020). مسح الحكومة الالكترونية 2020 الحكومة الرقمية في عقد العمل من أجل التنمية المستدامة. إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة.
6. القانون رقم 02-17 القانون رقم 02-17. (11 جانفي، 2017). المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغير والمتوسطة. القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغير والمتوسطة. الجزائر: الجريدة الرسمية رقم 02 بتاريخ 2017/01/11.
7. المرسوم التنفيذي المرسوم التنفيذي رقم 20-254. (15 09، 2020). يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر وحاضنة أعمال، وتحديد مهامها وسيرها وتشكيلتها. الجزائر: الجريدة الرسمية رقم 55 بتاريخ 2020/09/15.
8. الوزارة الأولى الوزارة الأولى. (2020). مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية. الجزائر: الوزارة الأولى الجزائرية.
9. أمين مزياي. (أكتوبر، 2009). واقع الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية حالة- مؤسسات قطاع الصناعة الغذائية. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية- دراسات اقتصادية، 9(3)، صفحة 290.
10. إيهاب مقابلة. (2017). حاضنات الأعمال والمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة. مجلة جسر التنمية(134)، الصفحات 11-17.
11. بسمة فتحي عوض برهوم. (2014). دور حاضنات الأعمال والتكنولوجيا في حل مشكلة البطالة لريادي الأعمال قطاع غزة (مذكرة ماجستير). غزة، كلية التجارة، غزة: الجامعة الإسلامية.
12. جميلة سلامي، و يوسف بوشي. (سبتمبر، 2019). التحول الرقمي بين الضرورة والمخاطر. مجلة العلوم القانونية والسياسية، 2(10)، الصفحات 947-948.
13. شريفة بو الشعور. (10، 2018). دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة startup: دراسة حالة الجزائر. مجلة البشائر الاقتصادية، 2(4)، صفحة 420.
14. عبد الفتاح بوخمحم ، و صندرة سايب. (11، 2006). دور المرافقة في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة. مجلة الاقتصاد والمجتمع، 4(4)، الصفحات 38-39.
15. عز الدين عبد الرؤوف، و يحيي لخضر. (2017). حاضنات الأعمال ودورها في استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (صفحة 4). الوادي: جامعة حمه لخضر.
16. علاء الدين بوضياف ، و محمد زبير. (2020). دور حاضنات الأعمال التكنولوجية في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر. مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، 01(04)، صفحة 90.

17. علاء الدين بوضياف، و محمد زبير. (2020). دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في دعم الإبداع لدى المؤسسات الناشئة مع الإشارة إلى تجربة الجزائر. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية*, 01(13)، صفحة 378.
18. علي بخيتي، و سليمة بوعويبة. (2020، 10). المؤسسات الناشئة، الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وتحديات. *مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية*, 4(12)، الصفحات 537-538.
19. علي سماي. (جوان، 2010). دور الحاضنات التكنولوجية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. *مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية*, 7، صفحة 146.
20. علياء حسين خلف الزركوش، و محمد ليث طلال. (2017). حاضنات الأعمال التقنية في العراق بين الفكرة والتطبيق. *مجلة آفاق علمية*, 2(9)، الصفحات 10-13.
21. فاتح جاري، و عبد العزيز بوكار. (2017). هيئات مرافقة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. *هيئات مرافقة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (الصفحات 4-14)*. الوادي: جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي.
22. فاطمة الزهراء حسيني. (2017/2018). دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تحقيق الميزة التنافسية (أطروحة دكتوراه). باتنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، باتنة: جامعة باتنة 1.
23. كززة تنيو، و محمد دهان. (2019). دور الاقتصاد الرقمي في تحقيق جودة الحياة: دراسة مقارنة بين الجزائر والامارات. *مجلة الاستراتيجية والتنمية*, 4(9)، صفحة 367.
24. لعلى بوكميش، و علي يوسفات. (2012). دور حاضنات الأعمال في دعم وتطوير البحث العلمي بالعالم العربي. *مجلة الحقيقة*, 23، صفحة 31.
25. مجلس الوحدة الاقتصادية العربية مجلس الوحدة الاقتصادية العربية. (2020). *الرؤية العربية للاقتصاد الرقمي*. القاهرة: جامعة الدول العربية. تاريخ الاسترداد 30 جانفي، 2020
26. محمد نور بن ياسين فطاني، و عصام بن يحي الفيلالي. (2005). حاضنات الأعمال. *سلسلة دراسات* (3)، الصفحات 12-14.
27. محمد يونس داليا أحمد. (2017). واقع مسرعات الأعمال في زيادة فرص نجاح المؤسسات الريادية الناشئة في قطاع غزة (مذكرة ماجستير). غزة، كلية التجارة، غزة: الجامعة الإسلامية.
28. محمود حسين الوادي. (جوان، 2010). دور حاضنات الأعمال في التنمية الاقتصادية مع الإشارة للتجربة الأردنية. *أبحاث اقتصادية وإدارية*, 7، صفحة 9.
29. مصالح الوزير الأول مصالح الوزير الأول. (2020). *مجلس وزاري مشترك لدراسة استراتيجية تطوير المؤسسات الناشئة وطرق تمويلها*. الجزائر: مصالح الوزير الأول.

30. نوال بنت علي البلوشية، نبهان بن حارث الحراصي، و علي بن سيف العوفي. (مارس، 2020). واقع التحول الرقمي في المؤسسات العمانية. مجلة دراسات المعلومات والتكنولوجيا، صفحة 4.

31. وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية ووزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية. (17، 10، 2020). تم الاسترداد من

<https://www.mpt.gov.dz/ar/content/%D8%AD%D8%B6%D8%A7%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%B4%D8%A6%D8%A9>:

32. وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية ووزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية. (14، 10، 2020). تطوير

المحتوى الرقمي. تم الاسترداد من

<https://www.mpt.gov.dz/ar/content/%D8%AA%D8%B7%D9%88%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%AA%D9%88%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A>

33. وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية ووزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية. (17، 10، 2020).

حاضنة الشركات الناشئة و تطوير المؤسسات الجزائرية الناشطة في مجال تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال تم الاسترداد من

<https://www.mpt.gov.dz/ar/content/%D8%AD%D8%B6%D8%A7%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%B4%D8%A6%D8%A9>

34. وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية ووزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية. (18، 10، 2020).

مؤسسة دعم تطوير الرقمنة. تم الاسترداد من

<https://www.mpt.gov.dz/ar/content/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%86%D8%A9>

35. وزارة الداخلية والجماعات المحلية ووزارة الداخلية والجماعات المحلية . (2019). دليل الندوة الدولية لدعم المؤسسات

الناشئة في مجال المرفق العام. الجزائر: وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية.

36. وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية ووزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية. (2019). دليل

الندوة الدولية لدعم المؤسسات الناشئة في مجال المرفق العام . الجزائر: وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية.